دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	حدود الامن القومي الامريكي
المصدر:	مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
الناشر:	الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
المؤلف الرئيسي:	عواد، عامر هاشم
المجلد/العدد:	ع 42
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	حزيران
الصفحات:	54 - 79
رقم MD:	519169
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	الامن القومي، الولايات المتحدة الامريكية، العلاقات الخارجية، الامن العالمي، المصالح الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/519169

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

حدود الأمن القومي الأمريكي

أ. م. د. عامر هاشم عواد(*)

الملخص:

أن ما تقوم به الولايات المتحدة من تحركات عسكرية ودبلوماسية وإعلامية وثقافية بقصد الوصول لأهداف سياستها الخارجية وضمان أمنها الداخلي، تقوم به انطلاقًا من شعورها بأن هناك ما يهدد أمنها القومي وما يتوجب التحرك للتعامل معه. وما دامت المصالح الأمريكية اليوم متعددة المساحات الجغرافية والأشكال والمضامين، فإن الأمن القومي أيضًا متعدد الوجوه وعالمي الاتجاه، حتى عدد الولايات المتحدة الأمن العالمي وتحقيقه هو شرط لضمان الأمن القومي الأمريكي، إذ أصبحت هذه تتحدث عن تلازم بين أمنها القومي وبين الأمن العالمي.

لقد ربطت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بين المصالح الأمريكية وبين الأمن القومي الأمريكي، مهما كان حجم تلك المصالح كان موقع وجودها. وطالما أن المصالح غير منتهية وغير محددة بحدود، فكذلك الأمن القومي الأمريكي غير محدد بحدود، فهو يتسع دومًا ليشمل العالم كله بل والكون كله، وهو الأمر الذي ينفرد به الأمن القومي الأمريكي.

قسم البحث إلى مبحثين، تعليق المبحث الأول بالأمن القومي الأمريكي وتلازمه مع الأمن العالمي وطريقة تحقيقه بين المدرستين الواقعية والتقليدية. وحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هو معنى الأمن ومعنى الأمن القومي؟ وما العلاقة بين الأمن القومي والأمن العالمي؟ وكيف يختلف المفهوم التقليدي عن المفهوم الحديث للأمن القومي ودلالات ذلك على الأمن القومي الأمريكي؟

أما المبحث الثاني فناقش توسيع حدود الأمن القومي الأمريكي، وحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية: كيف أدت السياسات التي يرسمها جهاز الأمن القومي إلى أن تتبنى الإدارات الأمريكية المتعاقبة لا سيما إدارة الرئيس السابق بوش الابن استراتيجيات عالمية أوصلت حدود الأمن القومي الأمريكي لنطاق يشمل العالم كله؟ لا سيما مع ظهور الحرب على الإرهاب واتساع نمط التهديد المفترض للمصالح القومية الأمريكية.

(*) مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد.

Abstract

What United States do it from a military and depiomacy and media actions to reach to her forgien policy goals and guarantee national security, is to avoied threaten to internal security, which should move to deal with it.

All the American administrations ties between American interests and American National Security, whatever the position of these interests. As the American interests an specific , so the American National Security is an specific too, that he expand every time to include all the World , and all the Universe.

المقدمة:

الأمن القومي مفهوم ضارب في القدم، بيد أن الاهتمام الأكاديمي به لم يكن كذلك، وبالحديث عن هذا المفهوم في الأدبيات السياسية فإن الدكتور حامد ربيع يرى أن مفهوم الأمن القومي بقي حتى قرابة الربع الأخير من القرن التاسع عشر مجهولاً من قبل صانعي السياسة الخارجية، وقد برز فجأة خلال ذلك التاريخ ليتكرر الحديث حوله(١).

ولكون الأمن القومي ذي قيمة اجتماعية سياسية عليا، فقد أصبح محط اهتمام أكاديمي مكثف منذ عقود، ولكن وكما هو الحال مع مفاهيم القوة والمصلحة والسوق، لم يؤد ذلك الاهتمام إلى نوع من الاتفاق على متغيراته ومضامينه الأساس. ومع ذلك يؤكد بعض المختصين في إطار تحليلهم لمضمون عدد من الآراء التي تناولت جوهر مفهوم الأمن القومي، أن أغلب تلك الأراء تلتقي عند قاسم مشترك مفاده أن الأمن القومي ما عاد يرتبط بعامل معين دون عوامل أخرى، بل أصبح قضية شاملة متعددة الأبعاد تشمل الكيان الاجتماعي في جوانبه وعلاقاته المختلفة كافة. وتبعًا لذلك يعني الأمن القومي أساسًا بحماية هذا الكيان وقيمه ومصالحه الأساس، ولذلك ينظر له على أنه "قدرة الدولة عبر وسائلها المتاحة على ضمان قيمها ومصالحها من مختلف أشكال التهديد تحريرًا لحركتها السياسية الداخلية والخارجية"(٢).

وكمفهوم عام فإن الأمن القومي الأمريكي لا يخرج عن إطار التعريف السابق للأمن القومي، فما تقوم به الولايات المتحدة من تحركات عسكرية ودبلوماسية وإعلامية وثقافية بقصد الوصول لأهداف سياستها الخارجية وضمان أمنها الداخلي، تقوم به انطلاقًا من شعورها بأن هناك ما يهدد أمنها القومي وما يتوجب التحرك للتعامل معه. وما دامت المصالح الأمريكية اليوم

متعددة المساحات الجغرافية والأشكال والمضامين، فإن الأمن القومي أيضًا متعدد الوجوه وعالمي الاتجاه، حتى عدت الولايات المتحدة الأمن العالمي وتحقيقه هو شرط لضمان الأمن القومي الأمريكي، إذ أصبحت هذه تتحدث عن تلازم بين أمنها القومي وبين الأمن العالمي.

ولأن المصالح الأمريكية عابرة لكل حدود متعارف عليها، أصبحنا نتحدث عن توسيع واضح لحدود الأمن القومي الأمريكي غير المحددة أصلاً، وإنما قد تتسع لتشمل في يوم ما العالم كله بما يكون محددًا.

ينطلق البحث من فرضية قوامها أن حدود الأمن القومي الأمريكي توسعت وتتوسع كلما تشعبت المصالح القومية الأمريكية، بحكم العلاقة التبادلية بين الأمن القومي الأمريكي وبين المصالح القومية. كما أن توسع حدود الأمن القومي تتطلب من الدور الأمريكي أن يكون فاعلاً دومًا بما يتلازم وتحقيق ذلك الأمن، بما يفضي في النتيجة إلى تحقيق متطلبات الاستراتيجية الأمريكية العالمية.

وبقصد إثبات صحة الفرضية، سيقسم بحثنا إلى مبحثين، يتعلق المبحث الأول بالأمن القومي الأمريكي وتلازمه مع الأمن العالمي وطريقة تحقيقه بين المدرستين الواقعية والتقليدية. أما المبحث الثاني فسيناقش توسيع حدود الأمن القومي الأمريكي وارتباط ذلك بتحقيق متطلبات الاستراتيجية الأمريكية العالمية.

المبحث الأول / في ماهية الأمن والأمن القومي الأمريكي:

لا يختلف تعريف الأمن القومي الأمريكي عن الأمن القومي بشكل عام إلا بالقدر الذي يترافق مع التطورات التي تدخلها الولايات المتحدة على أشكال التهديد وأنواعه والكيفية التي يؤثر بها كل ذلك على الأمن القومي للولايات المتحدة، وما يترافق معه من جهود أمريكية واضحة لتحويل قضايا مهمة أو هامشية لتكون قضايا ذات أهمية حساسة تهدد الأمن القومي الأمريكي سبيلاً للتدخل المباشر وغير المباشر في شؤون الآخرين، بحجة أن تهديد الأمن القومي الأمريكي يتطلب استخدام كافة الوسائل لضمان ذلك الأمن، وأن ذلك يتطلب أيضًا التدخل حيثما استشعرت دوائر صنع القرار الأمريكي أن المصالح الأمريكية في خطر، وأن تطلب الأمر توسيع متزايد لحدود الأمن القومي الأمريكي.

وفي تصدينا لهذا المبحث فإننا سنحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هو معنى الأمن ومعنى الأمن القومي؟ وما العلاقة بين الأمن القومي والأمن العالمي؟ وكيف يختلف المفهوم التقليدي عن المفهوم الحديث للأمن القومي ودلالات ذلك على الأمن القومي الأمريكي؟

أولاً: في مفهوم الأمن القومي:

مصطلح الأمن القومي مشتق من مصطلح الأمن، ولكنه أكثر تخصصًا، وقد بذلت جهود علمية كثيرة في محاولة تعريف مفهوم الأمن. والأمن قد يعني في أبسط صورة الطمأنينة من الخوف، أي خوف، لكن هذه هي الصورة المثالية التي لا يوجد عليها من البشر سوى قلة قليلة لا تمثل الاتجاه العام وترتبط بعناصر وتقوم على صلات لا تتحقق للأكثرية من الناس التي تعيش ظروف المجتمع السياسي بكل ما فيه من تنافس أو صراع. والأمن قد يعني القدرة على رد التهديد، وهو ما يقتضي ابتداءً حسن إدراك ذلك التهديد ومصدره ودرجة خطورته وما يهدده من قيم أو مصالح.

وقد ورد ذكر الأمن في القرآن الكريم بقوله تعالى: **(فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ)**، وأيضًا قوله تعالى: **(وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ (١) وَطُورِ سِينِينَ (٢) وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ)**، بمعنى المضاد للخوف. وفي اللغة العربية فإن الأمن يعني الأمان، وقد أمنت فانا أمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمان ضد الخوف، ومنه الأمانة، وهي ضد الخيانة(٥).

أما في قاموس أكسفورد، فالأمن هو "الحالة التي توفر الأمان، والتحرر من الخطر والقلق"، وجاء في قاموس ويبستر (الجديد) على أنه "الحالة التي تضمن وجود التحرر من الخطر المجازفة"(٦).

أما مصطلح الأمن القومي فيعرف بأشكال عدة، باختلاف دلالاته(٧) وأبعاده(٨)، وباختلاف نظرة الدارسين إليه. ومن أبرز تعاريف الأمن القومي نورد الآتي:

- "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية"(٩).
- "مجموعة القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض لنفسها نوعًا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية. وهو بهذا المعنى يصير في جوهره مجموعة من التقاليد القومية التي تسير عليها السياسة العملية بثبات في علاقاتها بحيث

تضمن ألا تؤخذ على حين غرة من عدو محتمل يستطيع أن يستغل مواقف الضعف في طبيعة حدودها القومية"(١٠).

- "تأمين كيان الدول والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيًا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًا واجتماعيًا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع"(١١).
- "مجموعة المبادئ التي تحدد قواعد الحركة في التعامل الإقليمي المرتبط بضمان وحماية الكيان الذاتي"(١٢).
- "الحفاظ على كيان الأمة وتحقيق أهدافها القومية"(١٣).
- "قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها"(١٤).

ومن مجموع التعاريف السابقة، يمكن لنا أن نعرف الأمن القومي بأنه "جميع الإجراءات التي تخطط لها دولة ما وتنفذها بما يخدم تحقيق مصالحها العليا ووفقًا لما تراه مناسبًا للتعامل مع التهديدات الحاصلة والمحتملة والمفترضة داخل حدودها الإقليمية وخارجها وضمن المجال النهائي لحدود طموحاتها الإقليمية والدولية وبالكيفية التي تراها فاعلة ووفق الوسيلة المناسبة للتحرك".

إن تطبيق عناصر التعريف أعلاه على مفهوم الولايات المتحدة للأمن القومي، يفسر لنا التحركات الأمريكية في العالم أجمع وتكييفها وتطبيقها للوسائل كافة التي تراها مناسبة لهذا التحرك أو ذاك، بما يخدم في النهاية الوصول لأهدافها الكونية وإعلاء الهيمنة الأمريكية.

ثانياً: العلاقة بين الأمن القومي والأمن العالمي:

منذ تأكد الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة على الشئون العالمية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ١٩٩١، ومنذ أن تطورات التهديدات الموجهة ضد الجمع العالمي إلى تهديدات اقتصادية وبيئية وسكانية وليس عسكرية وحسب كما كان الحال أيام الحرب الباردة، ومنذ أن نصبت الولايات المتحدة نفسها حامية للسلام العالمي والأمن الإنساني، وهي تربط أمنها القومي بالأمن العالمي ككل. فالولايات المتحدة تعد – ولانتشار مصالحها العالمية – أي خلل على صعيد الأمن العالمي خللاً مؤثرًا في أمنها القومي، وأن أي خلل يصيب أمنها القومي لابد وأن يجلب معه تهديدات للأمن العالمي برمته.

ورغم أن أمن الدولة القومي قد يكون في أحد أبعاده خلاصة للتفاعل بين أمن الفرد وأمن الجماعات القائمة داخل المجتمع السياسي لتلك الدولة، فإن مفهوم الأمن القومي يتسع لأبعاد وعناصر أخرى تجعله أكبر من أن يكون مجرد حاصل جمع أمن أفراده وأمن جماعاته(١٥).

وإذا كان هناك ثلاثة مستويات للأمن قدر تعلق الأمر بالنطاق الجغرافي للأمن، وهي مستويات الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن العالمي، فإن الولايات المتحدة تجاوزت المستوى الثاني للأمن لتربط بين المستوى الأول والمستوى الثالث بشكل مباشر، ولتولد بينهما حالة تأثر طردية متبادلة.

ومما يعقد من المسألة أيضًا أن ثمة علاقات تفاعل متبادل بين كل من الأمن القومي والأمن العالمي، فكل من هذه المفاهيم يؤثر على المفهوم الآخر ويتأثر به. وقد يتبادر إلى الذهن أن الدائرة الأوسع والأكبر هي فقط التي تؤثر فيما يصغرها من دوائر، بمعنى أن الأمن العالمي يؤثر في الأمن القومي دون أن يتأثر به، ولكن ذلك تصوير غير صحيح وغير دقيق لطبيعة العلاقة، والصحيح أن الأمن العالمي يتأثر كذلك بكل من الأمن الإقليمي لكل إقليم والأمن الوطني للعديد من الدول أعضاء النظام العالمي.

وقدر تعلق الأمر بهذا الموضوع، شهدت الدراسات موجتين من التركيز على الأمن وكالآتي(١٦):

١- موجة دراسات الأمن القومي

كان الشاغل الأول لدراسات الأمن هو السعي لفهم مشكلات الردع النووي وتحديد دور الأسلحة النووية وتحليل وضع القوة والتوجه نحو التركيز على الأمن القومي هدفًا لتعزيزه من منطلق ضيق هو عسكري وكهدف أساس للسياسة الخارجية.

وقد شهدت هذه الموجة، ثلاث مراحل أساسية:- المرحلة الأولى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة وظهرت فيها غالبية المفاهيم التي تلحق بالاستراتيجية النووية، ولكنها لم تكن مصاغة صياغة واضحة ومترابطة بما يكفي إلا في المرحلة الثانية أو "العصر الذهبي" ١٩٥٤ – ١٩٦٥، حيث أن المفاهيم الأساسية للدراسات الاستراتيجية كانت قد اكتملت صياغتها بوضوح وتماسك. والمرحلة الثالثة وامتدت للمدة (١٩٧١ - ١٩٨٢) وفيها أعيد النظر في أعمال منظري المرحلة السابقة(١٧). وتطلق على هذه الموجة ومراحلها تسمية (الدراسات الأمنية التقليدية).

٢- موجة دراسات الأمن العالمي

هذه الموجة هي مخرج مباشر لمدخلات انتهاء الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية اتساقا مع الأحداث العالمية والتي حتمت على باحثي العلاقات الدولية أن يعيدوا النظر في تصوراتهم النظرية حول الأمن، ما حدى ببعض المختصين إلى تسميتها بمرحلة "النهضة للدراسات الأمنية"(١٨). كما تعد تغييرًا في دراسات الأمن لكونها على المستوى نفسه الذي يتغير به العالم والذي انتقل بالدراسات من سياقها التقليدي إلى الدراسات الأمنية الحديثة(١٩).

إن التحول نحو هذه الموجة من الدراسات للأمن كان بفعل عامل رئيس، إذ لم تعد الدراسات التقليدية كافية للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد لحقبة ما بعد الحرب الباردة التي لا تنحصر في مصادر عسكرية، بل تجاوزها إلى أنماط جديدة من تهديدات تتعلق بقضايا عالمية وتتمحور حول كيانات أصغر من الدولة القومية كالجماعات الأثنية والأفراد(٢٠).

لقد وصلت أزمة مفهوم الأمن العالمي أو أزمة المفهوم الأمريكي للأمن العالمي إلى الحد الذي دفع السكرتير العام للأمم المتحدة في نيسان ٢٠٠٣ إلى المطالبة بمضاعفة جهود المنظمة العالمية والمنظمات الإقليمية للسعي إلى ضمان السلم، إذ أن الإحساس "بعدم الأمن" لم يكن من قبل أبدًا أكبر مما أصبح عليه الآن. ولقد اعترف كوفي أنان بأن المنظمات الدولية متعددة الأطراف لم تعد قادرة على التعامل مع تلك التحديات التي أصبحت تواجه الأمن العالمي، خاصة أن تلك التحديات تتواكب مع سياسات أمريكية أخرى لا تأبه بالأبعاد غير العسكرية للأمن مثل موقف إدارة بوش الابن من معاهدة كيوتو الدولية الخاصة بالبيئة أو موقفها من المحكمة الجنائية الدولية وسعيها إلى فرض الاستثناء من الملاحقة أو المطاردة أو المحاكمة لعناصر جيشها المتورطة في جرائم حرب بواسطة هذه المحكمة الدولية.

ولذلك دعا السكرتير العام للأمم المتحدة إلى إصلاح جذري للمنظمات الدولية متعددة الأطراف، ومراجعة وتطوير قواعد العمل والهياكل بها، كما دعا إلى تقليل الخلافات الدولية للوصول إلى أجندة أمن مشتركة تحظي بتوافق عالمي(٢١).

أن مما تعده الولايات المتحدة اليوم مهددًا للأمن العالمي من جرائم تسميها هي جرائم إبادة جماعية توصم بها بعض الأنظمة المعادية للهيمنة الأمريكية، ما هي في الحقيقة إلا محاولة ربط أمريكية بين الأمن العالمي والأمن القومي الأمريكي. وبالمثل، فإن ما يحصل من أعمال عنف في السودان لا سيما إقليم دارفور تسميه الولايات المتحدة أعمال إبادة جماعية تهدد الأمن والسلم

الدوليين، وما يهدد الأمن الدولي والعالمي تعده أمريكا مهددًا لأمنها القومي، بالتالي تفتح الولايات المتحدة من هذا الباب أبوابًا عدة لتدخلها في شئون الدول بما يخدم مصالحها. ولذلك أصبح التوظيف الأمريكي لهذا الموضوع توظيف فج ليس لمصلحة الشعوب والمصلحة العالمية بقدر ما هو مصلحة الدولة المسيطرة عالميًا. وبالمثل فإنها تدخلت عسكريًا ضد نظام معمر القذافي بحجة أن ذلك النظام أخذ يهدد الأمن العالمي وبالتالي الأمن القومي الأمريكي. وهذه الحجة ستكون مبررًا لمزيد من التدخلات الأمريكية العالمية ليس بالقوة العسكرية وحدها، وإنما بمختلف الوسائل الأخرى،، إذ ما عاد الوصول للأمن القومي مقتصرًا على الوسيلة العسكرية – رغم أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية(٢٢) – بل أنه تعداه ليستخدم مختلف الوسائل الأخرى، منطلقًا في ذلك من تبدل مفهوم الأمن ذاته، وهو ما سنتناوله في الفقرة القادمة.

ثالثاً: تحديات الأمن القومي الأمريكي ووسائل مواجهتها بين التصورين الواقعي والليبرالي:

أثار اشتداد النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي والتحولات التي حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة ، الحاجة إلى إعادة النظر في حدود مفهوم الأمن بما يجعله مجهزًا للتعامل مع الأزمات الحديثة التي ظهرت على الساحة الدولية. والواضح أن الوضع الذي مرت به السياسة الدولية إبان الحرب الباردة وما فرضتها من الحاجة إلى بحوث ودراسات أمنية تتناسب وذلك الوضع، أدى إلى تقرب الباحثين من دوائر صناع القرار ومن ثم فقدان الحياد الفكري في البحوث مما قيد إدراك الباحثين للتحديات الجديدة.

أما بالنسبة للقيم المهددة التي لابد من حمايتها، فهي ضمان السيادة، الاستقلال وتعزيز المصلحة القومية، بالإضافة إلى حماية إقليم الدولية ووحدتها الترابية.

فالنتيجة هنا، أن الأمن ارتبط بالبعد الوظيفي الاستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به القوة العسكرية للدولة، وبالتالي فهو مرادف للسياسة الدفاعية التي تتحدد بحماية القيم والمصالح الحيوية للدولة وتشكل جوهر سياسة أمنها القومي، وتأخذ أشكالاً متعددة كالتحالفات والتسلح والردع وتوجه بالأساس لمواجهة التهديدات الخارجية(٢٣) لأن الأمن يعني أن البلد آمن من التهديدات الخارجية، ومن ثم فإن مفهوم الأمن القومي، يعني قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري تتعرض له(٢٤).

بهذا المعنى الأمن يعني حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها، باستخدام القوة العسكرية كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح(٢٥). ويربط بعض المختصين بين الأمن والحفاظ على المصلحة، فيقول أن الأمة الآمنة هي التي لا يتحتم عليها التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب حرب ما، وفي الوقت نفسه تكون قادرة، إذا ظهر في وجهها أي تحد، على حماية مصالحها الحيوية باللجوء إلى الحرب(٢٦). وهذا هو المفهوم السائد والمهيمن للأمن طوال الحرب الباردة.

إلا أن نهاية الحرب الباردة غيرت الحديث عن مفهوم الأمن من ناحيتين رئيستين:- الأولى الاتساع الأفقي للمفهوم والمتضمن أفكارًا عن تهديدات كامنة للأمن، حافلة بقضايا سياسية، اقتصادية، مجتمعية، بيئية بالإضافة إلى القضايا العسكرية. والثانية، التزايد العمودي للمفهوم، سواء التحرك نحو الأسفل لمستويات أمن الأفراد أو الصعود إلى مستويات الأمن الدولي والعالمي، مرورًا بالأمن المجتمعي والإقليمي إلى جانب الأمن القومي(٢٧).

هذا الانفتاح لمفهوم الأمن ينطوي على تحد للمفهوم التقليدي، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لا من الدولة، بل تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، منها تجارة المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي، انتشار الأمراض والأوبئة –كالآيدز –، انتشار الفقر، التلوث البيئي، الهجرة واللاجئين، الانفجار السكاني... والخ وهي كلها قضايا عالمية لا تتوقف عند حدود الدولة القومية.

بعد انتهاء الحرب الباردة حدثت تحولات عميقة في طبيعة الصراعات ذاتها، إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، وتشير الإحصاءات إلى أنه أكثر من ٩٠% تقريبًا، من الصراعات التي شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين، كانت صراعات داخلية، كما ٩٠% من ضحاياها من المدنيين وليسوا عسكريين، ومصادر التهديد لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها(٢٨). من هنا ظهرت مفاهيم الأمن المجتمعي والأمن الإنساني.

مع نهاية الحرب الباردة أدرك الباحثين أن تأريخ المجتمع البشري لم يشهد في السابق تحديات متعددة الأبعاد كما يواجهها اليوم، والذي يتطلب منهم جهود كثيرة وحثيثة لدراستها(٢٩). وهكذا، يتضح أن السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين – وبخاصة بعد

أحداث أيلول ٢٠٠١ – قد جاءت بردة تاريخية لمفاهيم الأمن فجعله يقوم على الأمن العسكري ويعتمد بالأساس على القوة العسكرية في إحياء وتمجيد لمقولات المدرسة الواقعية الكلاسيكية المعروفة في أدبيات العلاقات الدولية والتي كانت مزدهرة في السنوات العشرين اللاحقة مباشرة على انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكن الإدارة الأمريكية تحاول تزيين هذه الردة من خلال طرح أهداف، تكتسي ببعض ملامح الليبرالية السياسية مثل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والليبرالية الاقتصادية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني، وتعلن أن هذه الأهداف هي التي تقف وراء سياسات لا يمكن وصفها سوى بأنها "عودة إلى عسكرة الأمن"(٣٠).

لقد كان ينظر إلى الدولة باعتبارها أقوى فاعل في النظام الدولي، وبالنسبة للدولة فالأمن هو التزام له الأولوية المطلقة، وأية دولة تسعى وتتحرك بالأساس بحثًا عن حماية ذاتها في هذا المجتمع الدولي(٣١). كما ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها للتصدي للأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى. والمقصود بالقوة هنا هو الشق العسكري للقوة، لأن المخاطر لدى معظم الناس هي مخاطر عسكرية تهدد بقائهم البايولوجي والتي تم النظر إليها، في سياقها التاريخي، ضمن التقاليد الاستراتيجية(٣٢).

إن استغلال الولايات المتحدة لقضايا من قبيل الأمن المجتمعي والأمن الإنساني بقصد التدخل للوصول لأهدافها الكونية، هو واقع نراه في الأيام الحاضرة، فما من خلاف داخلي في دولة وسط منطقة ذات أهمية عالية المدى للمصالح الأمريكية ألا وتدخلت الولايات المتحدة بحجة التدخل الإنساني، وهو تدخل قد يتم بشتى الوسائل، وقد لا تستبعد الوسيلة العسكرية أن اقتضى الأمر. ولكن: من يقرر كل هذا؟ أي من يحدد أن الأمن القومي الأمريكي معرض للخطر؟ الحقيقة أن مختلف الأجهزة الأمريكية التي لها علاقة بصنع السياسة الخارجية تسهم في هذا الأمر، ولكن من بين أكثر الأجهزة تخصصًا وأهمية هو جهاز مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي شكل أساسًا للتعامل مع كل التهديدات المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي. فما هو هذا الجهاز وما أهميته بالنسبة لموضوع دراستنا؟ وكيف أدت السياسات التي يرسمها هذا الجهاز إلى أن تتبنى الإدارات الأمريكية المتعاقبة لا سيما إدارة الرئيس السابق بوش الابن استراتيجيات عالمية أوصلت حدود الأمن القومي الأمريكي لنطاق يشمل الكون كله؟ لا سيما مع ظهور الحرب على

الإرهاب واتساع نمط التهديد المفترض للمصالح القومية الأمريكية؟ أن التصدي للجواب على تلك التساؤلات هو ما سيشكل محور نقاشنا في المبحث القادم.

المبحث الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وارتباطها بالأمن القومي الأمريكي

تعرضت الاستراتيجية الأمريكية لتغييرات عديدة انطلاقًا من فهم كل إدارة من الإدارات الأمريكية لطبيعة التغيرات في البيئة الدولية وحجم التهديدات والمخاطر التي تهدد الأمن القومي الأمريكي. وبناء على ذلك الإدراك كانت تصاغ الاستراتيجية الأمريكية، لكنها جميعًا كانت تروم الوصول لهدف رئيس وهو الحفاظ على الأمن القومي للولايات المتحدة وتأمين المصالح الأمريكية المنتشرة عبر العالم.

في هذا المبحث سنتناول موضوعين: الأول موضوع مجلس الأمن القومي الأمريكي بوصفه المجلس الذي أخذ يزداد دوره أهمية لا سيما مع تنامي التهديدات للمصالح الأمريكية، وهو التنامي الذي حدى بالبعض مثلاً لأن يتحدث عن الولايات المتحدة بوصمها بدولة الأمن القومي رغم أنه عدها دولة قانون ومؤسسات(٣٣). والموضوع الثاني هو توسيع حدود الأمن القومي الأمريكي، حتى صارت حدوده تشمل العالم كله، أو هي حدود غير محددة بنطاق جغرافي محدد، فهي تتوسع بتوسع المجالات الحيوية للدولة الأمريكية.

أولاً: مجلس الأمن القومي الأمريكي وصنع الاستراتيجية الأمريكية:

مجلس الأمن القومي مؤسسة من مؤسسات الرئاسة الأمريكية، التي يقف على رأسها رئيس ينتخب كل أربع سنوات ولكنه يتمتع بصلاحيات لا يتمتع بها حتى الأباطرة في إمبراطورياتهم(٣٤).

أن التجربة تثبت أن الرئيس الأمريكي أضحى أكثر قدرة على استغلال السلطة وتركيزها في البيت الأبيض عبر تضخيم جهاز الموظفين في إدارته، وأفضل مثال على هذا المنحى تنامي دور ونفوذ مستشار الأمن القومي الذي تحول فيه من سكرتير تنفيذي إلى لاعب رئيس، لا بل منفذ أو مشرف على التنفيذ لمصلحة الرئيس بما يتجاوز سلطة ودور وزيري الدفاع والخارجية اللذين يخضعان لرقابة الكونغرس ووصايته، وبدلاً من أن يكون مجلس الأمن القومي الأداة المعبرة عن تداول الخيارات ومناقشتها من خلال صيغة جماعية وصولاً إلى اتخاذ القرارات(٣٥).

لقد حددت مهام مجلس الأمن القومي في تقديم المشورة بخصوص القضايا الدولية، وتحقيق التنسيق والتكامل بين السياسات الداخلية والخارجية ذوات العلاقة بمجالات الأمن القومي(٣٦). ونظرًا لعضوية هذا المجلس(٣٧)، فإن المعلومات الجاري تداولها فيه، واقتراح الخيارات السياسية الولايات المتحدة وتحديد أكلافها ومزاياها، يعد عنصرًا مؤثرًا على استراتيجية الولايات المتحدة، بل أصبح من التقليد أن يصدر مجلس الأمن القومي تقاريره بصيغة دراسات دورية تحت عنوان (استراتيجية الولايات المتحدة) يوضح فيها نظرة الإدارة للقضايا الدولية والداخلية المرتبطة بقضايا الأمن القومي(٣٨).

وما يعطي أهمية لتأثير هذا المجلس أن القضايا الدولية قد ازدادت تعقيدًا، ولم تتمكن وزارة الخارجية بهيكلها البيروقراطي من مواكبتها الأمر الذي جعل الرئيس يعول بشكل أكبر على المجلس القومي في تداول المعلومات المهمة، وتوليد البدائل(٣٩)، وهذا ما ظهر زمن مستشار الأمن القومي للرئيس بوش الأب برنت سكوكرفت، وانتوني ليك زمن الولاية الأولى للرئيس بوش الأبن، على الرغم من أن هذا لم يعكس قاعدة عامة.

ثانياً: توسيع حدود الأمن القومي الأمريكي:

إذا كان عام ١٩٤٧ قد شهد ظهور مصطلح الأمن القومي على وفق الرؤية الأمريكية وبداية التشكيل التنظيمي المؤسساتي له بصدور قانون الأمن القومي رقم ٨٧٩ لعام ١٩٤٧ عن الكونغرس الأمريكي، فإن هذا المصطلح والمفهوم، تم توسيعه على نحو غير مسبوق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح متصلاً بمساعيها للهيمنة على العالم لا سيما بعد ربط الأمن القومي الأمريكي بالحرب على الإرهاب بذريعة أنها تشكل التهديد الأكبر لأمن الولايات المتحدة(٤٠).

ولو كانت سنوات الحرب الباردة قد شكلت المناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية واطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير استراتيجية الأمن القومي بتوقيع أمريكي خالص، وسيادة مصطلحات الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي بوصفها علامات للتحول في مراحل الحرب الباردة بغرض تحقيق الأمن والسلم الدوليين(٤١)، فإن في الحرب على الإرهاب تحقق للولايات المتحدة انتشارًا واسعًا على المستوى العالمي لا سيما في الشرق الأوسط وجواره، انطلاقًا من دعوة أمريكية مؤداها أن هناك خطر يهدد الأمن القومي الأمريكي في مناطق مختلفة من العالم(٤٢)، أين حدود هذه المناطق؟ لا أحد يعرف! بالتالي ما

دام الأمر غامضًا فكذلك أن حدود الأمن القومي الأمريكي غامضة ولا أحد يعرف أين تنتهي، طالما أنها تتلازم وحدود التهديدات للأمن ذاته، وهي تهديدات لا منتهية ولا حدود لها.

لقد قدم المحلل الاستراتيجي اندرو باسيفيتش التحليل الآتي للاتجاهات الفكرية – السياسية في الولايات المتحدة فقال "مع انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩ استنتجت نخبة من أعضاء السياسة الخارجية أن التاريخ قد وقف في حالة من التوازن عند نقطة انعطاف. وفسر بيل كلنتون نهاية الحرب الباردة على أنها دلالة على اكتمال الزمن (وهي إشارة توراتية إلى اللحظة التي اختار الله فيها تحول التاريخ) ولما كان القرن العشرين قد شارف على الانتهاء ولم يتحقق السلام على الأرض كما يبشر الوعد الإلهي كان لزامًا على الولايات المتحدة بما أنها ارتقت لمصاف القوة العظمى الوحيدة إكمال عمل الله (قيادة التاريخ نحو وجهته المقصودة). وهنا كان الرئيس كلنتون ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت (في الدورة الرئاسية الثانية) واضحين بالقول أن الولايات المتحدة برزت عند فجر الألفية الجديدة على أنها الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها، أمة منحتها العناية الإلهية مسئوليات والتزامات فريدة (كما ذكرا في لقاء في جامعة جورج تاون في ٥ آب ١٩٩٦).

أما القادة الجمهوريون فكانوا يتحدثون بلغة مختلفة تلامس العواطف، واستطاعوا تحويل اهتمام الرأي العام نحو فكرة مفادها ضرورة صياغة الولايات المتحدة لنظام عالمي جديد، وكون الفوائد التي ستنتج عنه ستكون كبيرة جدًا والثمن اللازم للحفاظ على هذا الموقع هو في حدوده الدنيا"(٤٣).

ويضيف المحلل ذاته في محور عرضه للانتقادات الموجهة للسياسة الأمريكية "لقد وضعت السياسة الأمريكية في اضطراب مستمر طوال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٢، حيث افتقرت إلى استراتيجية واضحة، وغياب لأي مشروع سياسي كبير. وكان نقد كلنتون في حملته الانتخابية لعام ١٩٩٢ أن جورج بوش الأب فشل في مهمة تحديد أهداف واضحة للسياسة الخارجية الأمريكية وأحدث نظامًا عالميًا دون الإعلان عن هدف أمريكي جديد. ومع العام ٢٠٠٠ انقلب النقد لينتقد الجمهوريون إدارة كلينتون بأنها لم تقم بأي جهد لوضع خطة متماسكة من أجل التزام الولايات المتحدة بالعالم.

ولكن الواقع ظل يشير إلى أن الولايات المتحدة كانت ملتزمة باستراتيجية كبيرة واضحة المعالم، والنقد كان مردة تأثير سياسات داخلية تتعلق بتوجيه القيادة... وفي كل الأحوال أولئك الذين يرسمون مسار الولايات المتحدة يفعلون ذلك وفي عقولهم هدف واضح محدد، هو الحفاظ،

على المصالح وتوسيع السيطرة الأمريكية. والعنصر الأساسي في هذه الاستراتيجية هو الالتزام بالانفتاح العالمي (تجارة، رؤوس الأموال، والأفكار) على أسس الديمقراطية والرأسمالية، مع وجود الولايات المتحدة كضامن مطلق ووحيد للنظام فيه.. وهذا هو شرط مسبق للازدهار الأمريكي، ولضمان الأمن الأمريكي أيضًا"(٤٤).

أما بريجنسكي وفي توصيفه الوضع الاستراتيجي الذي عليه الولايات المتحدة، فقد انتهى إلى القول "أن أيًا من الإمبراطوريات، روما، الصين، المغول، البريطانيون، الفرنسيون... لم تكن عالمية بالمعنى الصحيح...

فيما يبدو التفوق العالمي الأمريكي وانتشاره اليوم فريدًا في نوعه. فالولايات المتحدة لا تسيطر على جميع محيطات العالم وبحاره فحسب، بل أنها تملك قدرة عسكرية حاسمة للسيطرة البرمائية على السواحل تمكنها من فرض نفوذها على الداخل بطرق ذات أهمية سياسية.. ورغم ما تستحضره السيادة الأمريكية من أوجه التشابه مع الأنظمة الإمبراطورية السابقة، فإن أوجه الاختلاف عنها أكثر أهمية، ويتجاوز الاختلاف مسألة حجم رقعة النفوذ، فالنفوذ العالمي الأمريكي يمارس من خلال نظام عالمي مصمم أمريكيًا ليعكس التجربة المحلية الأمريكية، وفي القلب من تلك التجربة تقف الطبيعة التعددية لكل من المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي.. كما أن السيادة الأمريكية تعتمد كثيرًا على ممارسة التأثير غير المباشر على الزعامات الأجنبية، وعلى جاذبية مبادئ نظامها ومؤسساتها الديمقراطية... وإزاء حقيقة أن الزعامة العالمية الأمريكية تستند إلى منظومة معقدة من التحالفات الائتلافات الدولية، فإن النظام العالمي لا يقوم على أساس التسلسل الهرمي للسلطة بل تقف الولايات المتحدة في مركز عالمي متشابك يمارس النفوذ فيه من خلال عمليات متواصلة من المساومة والحوار والتغلغل والسعي لإحراز إجماع رسمي"(٤٥).

إن أي نظرة فاحصة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي يجب أن تبدأ بالاعتراف وحسب ديمتري سيمس رئيس مركز نيكسون للدراسات الاستراتيجية بأن الولايات المتحدة هي قوة إمبريالية بغض النظر عن أراء الأمريكيين أنفسهم، إذ أن معظم دول العالم تراها كذلك. وإن بعض الدول تؤيد الولايات المتحدة لهذا السبب تحديدًا لأنها ترى أن الإمبراطورية الأمريكية الجديدة يمكن أن توفر لهم الحماية ضد القوى الإقليمية الطموحة، رغم أن هناك دول أخرى تقاوم التوجه الأمريكي لأنها تقف حائلاً بوجه تحقيق أهدافها الوطنية(٤٦).

شكلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ الانتقالة الاستثنائية في مفهوم الأمن القومي الأمريكي، إذ تعدلت وتغيرت الكثير من العقائد والمفاهيم الأمنية التي احتكمت إليها السياسة والاستراتيجية والفكر في الولايات المتحدة، ولذلك لا يخفى على المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية سمة الإطلاق والتوسع في مفهومها للأمن القومي الأمريكي الذي يشمل حسب المنهج العملي الأمريكي المعمورة كلها أو الكون كله(٤٧).

أن ما لوحظ على إدارة بوش الابن هو تغيير جوهري في آليات صنع القرار الاستراتيجي بسبب دخول المحافظين الجدد، فهؤلاء الذين دخلوا مؤسسة الرئاسة وكما أوضحته حربًا أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣ قد اتجه عملهم إلى تعبئة الدولة الأمريكية ضد عدو سموه افتراضًا الإرهاب، حتى تظل القدرات الأمريكية قائمة ولا تنفرط باختلالات بعيدة المدى لها آثار سلبية على المصالح الكبرى لأطراف المشروع الذي يحمله أولئك الأعضاء(٤٨). فكان مما حققوه زيادة مفردات الأمن الأمريكية. كما تحركوا عبر قراءة للبيئة الدولية فانتهوا إلى إعلاء شأن الاستراتيجية الوقائية.

والواقع أن ذلك يمثل القراءة الاستراتيجية للإدارة الأمريكية ولماهية التحديات التي تجابهها في تنفيذ مشروعها السياسي. ويكاد الأمر لم يتغير في أثناء السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦ إلا بشكل بسيط، فبين ما يرويه بوب وودوارد عن لقاء أقطاب إدارة بوش الابن (بوش، تشيني، رايس) مع مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA في حينه جورج تينت، وإعلام الأخير تلك الأقطاب بالتحديات القادمة(٤٩) وبين استراتيجية الأمن القومي الصادرة في ٢٠ أيلول ٢٠٠٢ – أي الصادرة كرد على أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ – وبين استراتيجية الأمن القومي الصادرة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٦، يلاحظ وجود فوارق بسيطة في تحديد مصادر التهديد للمشروع الأمريكي(٥٠).

وسر ذلك يكمن في أن أغلب استراتيجيات الولايات المتحدة الخارجية تكاد تكون مدفوعة بثلاثة هواجس داخلية وهي:

١. الحفاظ على أمن الولايات المتحدة، سواء جرى التصريح بذلك أو لم يجر. ففي تقرير البيت الأبيض عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في شباط ١٩٩٦ ورد "أن حماية أمن الأمة الأمريكية، الشعب والأرض ونمط الحياة هو في مقدمة مهام الإدارة الأمريكية وواجباتها الدستورية"(٥١).

٢. تحقيق مصالح الولايات المتحدة، التي تمثل في جزء منها مصالح الشركات الأمريكية الكبرى.

٣. تحقيق فوز في الانتخابات الأمريكية سواء في إطار الكونغرس أو في إطار الانتخابات الرئاسية.

لقد قدم البعض تحليلاً للفارق في الرؤى الاستراتيجية في أثناء مدة الإدارات الأمريكية الثلاث الأخيرة قائلاً "بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وجدت نخب السياسة الخارجية الأمريكية نفسها أمام مهمة وضع رؤيا نظام عالمي جديد، وتحديد دور الولايات المتحدة في هذا النظام في القرن الجديد. لقد كان من الضروري استبدال عقيدة الأمن القومي القائمة على معاداة الشيوعية، بل أن الرئيس بوش الابن استبدل الردع والتعاون المتعدد الأطراف بسياسة الحروب الاستباقية. أن أحداث ١١ أيلول قد أدت بسياسة الرئيس نحو تقزيم كل المجالات الأخرى في السياسة العامة. ومع ذلك فهي تختلف عن سياسة الرئيسين السابقين في الوسائل والتوجه، وليس في الجوهر والأهداف الاستراتيجية(٥٢). وعلى الرغم أن هذا الدرس يتضمن استخدام القوة فإن بوش الأب أكد على هيمنة الولايات المتحدة عالميًا عن طريق تشكيل تحالف وتسخير الأمم المتحدة من أجل توفير مظلة دبلوماسية للحروب ضد العراق وينما. وعلى خلاف ابنه، فإنه لم يتخل عن الدبلوماسية، ولم يذهب في حربه إلى نهاية الشوط في تقويض النظام العراقي، على الرغم من أن كليهما بوش الأب وكلينتون قد استخدما الدبلوماسية التعسفية، كما استخدما القوة في العراق وفي يوغسلافيا السابقة وفي هايتي(٥٣).

أن مسعى كلينتون للحفاظ على التفوق، كان يركز على العولمة الاقتصادية بوصفها وسيلة أيديولوجية قوية ربما تستطيع أحتواء الحركات الوطنية والمعارضة حول العالم. واستعمل أداة التجارة الحرة للاختراق في مجال الموارد الطبيعية والأسواق والموارد البشرية والزبائن الجدد. وقامت طروحاته على ثنائية أما الاندماج والتكامل بالسوق العالمية أو التفتيت والتقسيم(٥٤). أما الأول فينطبق على الولايات المتحدة وحلفائها وعلى آليات العولمة الاقتصادية التي تتضمن الدول الصناعية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة APEC وصندوق النقد الدولي... فصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات صار عمليًا سلاح كلينتون للتسلط في عالم وحيد القطب. وكانت ثنائية كلينتون أكثر حنكة من ثنائية بوش الابن الخاصة بالخير والشر، فقوى الخير عنده هي تلك التي تعمل على الاندماج والتكامل في طروحات ديمقراطيات السوق والتوسع

الاقتصادي. وقوى الشر هي التي تروج للتفتيت والتقسيم(٥٥). إلا أنه في المحصلة لم تفترق نظرة كلينتون إلى العالم جوهريًا عن نظرة بوش الابن، لكنها كانت أكثر حنكة، فالبشر في مختلف أرجاء العالم لم يعرفوا تهديدًا مستمرًا بأن يكونوا معنا أو ضدنا(٥٦).

يبدو أن بوش الابن وإدارته انطلقوا من توصيف بريجنسكي سابق للذكر للقوة الإمبراطورية العالمية والدور العالمي لتعميم نظرتهم حول حدود الأمن القومي الأمريكي، فالانتشار العالمي حسب بريجنسكي يفترض أن يقابله تحديات عالمية، والتحديات العالمية تنقل حدود الأمن القومي الأمريكي إلى العالمية أيضًا، بالتالي فإن الأمن العالمي أصبح ضروريًا لأن يكون تأمينه مرتبط بتأمين الأمن القومي الأمريكي، ومن هنا عدت إدارة بوش الابن أن كل خطر يهدد أي مكان في العالم هو خطر يهدد الأمن القومي الأمريكي. والكلام في عهد إدارة أوباما لا يختلف من حيث الجوهر عن الاصطفاف السابق، إلا أن ما تشهد الولايات المتحدة من أزمات متلاحقة أدى بالتدخل الأمريكي العالمي لاستعمال فرامل الإبطاء تخفيفًا لسرعة تلك التدخلات، لكن العين الأمريكية حول الهيمنة العالمية بما تستلزمه من توسيع متزايد لحدود أمنها لا تزال جارية كما هي.

لقد كانت التوجهات الإمبريالية الدافع الرئيس وراء التوسيع المستمر لمفهوم الأمن القومي الأمريكي الذي عكسته الاستراتيجيات العسكرية والسياسية والاقتصادية عبر مراحل مختلفة من التاريخ الأمريكي، وهو ما يشير إليه الكاتب ستانلي كارنوف عندما يشير إلى أن الزحف الإمبراطوري بدأ حركته في تسعينات القرن التاسع عشر، وعندما حلت تسعينات القرن العشرين كان الانتشار الإمبراطوري الأمريكي قد غطى وجه الكرة الأرضية(٥٧).

وامتدادًا لتلك الرؤية الإمبريالية يروج منظرو الإمبراطورية الأمريكية لفكرة الحدود المتحركة، وهي فكرة فريدريك جاكسون تيرنر الذي يرى أن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية هو تاريخ الحدود المتحركة على الدوام ودون تردد،... أن هذه الحدود موجودة في كل مكان وفي أي مكان يمكن الوصول إليه، وأن أمريكا تصارع على مجمل الكرة الأرضية. ومن هنا نظرت الولايات المتحدة في وقتها لمعاهدة يالطا مع الاتحاد السوفيتي السابق بوصفها عقبة أمام طريق التوسع الأمريكي العالمي والهيمنة الأمريكية الكونية(٥٨).

ولكن بما أن الحروب وحدها لا تستطيع ضمان الأمن القومي الأمريكي، وبما أن المصالح التي تشكل أهمية قصوى وتدخل ضمن حدود الأمن لابد من تحقيقها باستخدام مختلف

الوسائل، وما دام بزوغ الولايات المتحدة قوة عظمى لم يكن ليتم بالوسائل المادية فقط وإنما استنادًا إلى قيم عليا أراد الأمريكان نشرها عالميًا بوصفها رسالة الشعب الأمريكي الحر إلى باقي العالم وهي قيم الحرية والديمقراطية والتقدم، عليه فإن المصير الحتمي للشعب الأمريكي هو أن "يتوسع في أنحاء الأرض لنشر تجربة الحرية والديمقراطية الفيدرالية التي منحها الرب له"(٥٩). وهو توسع يعطي مجالاً لا محددًا لما يجب أن يكون عليه الأمن القومي الأمريكي.

الخاتمة:

يشغل الحديث عن الأمن القومي لأية دولة حيزًا مهمًا من الدراسات التي تهدف لإعلاء شأن تلك الدولة، أو أية دراسة استراتيجية تحركها نحو تحقيق مصالحها القومية لإعلاء شأن تلك الدولة، أو أية دراسة استراتيجية تحركها نحو تحقيق مصالحها القومية أو ما فوقها. هذا الحال ينطبق على أية دولة مهما كان حجمها، فكيف بالأمر ونحن نتحدث عن أقوى دولة في العالم، عن الدولة التي تحكم العالم وتتصرف في شئونه من غير أن يحاسبها أحد، فتحرك أساطيلها نحو أية بقعة متى تشاء دون إذن من أحد إذا ما قررت ذلك، وحتى دون مساعدة أحد إذا ما استوجبت ضرورات أمنها القومي ذلك.

إذن، ضرورات الأمن القومي الأمريكي هي من يحدد نوع وطبيعة ووقت التحرك هذا. ولكن مصطلح الأمن القومي الأمريكي يختلف عن باقي مصطلحات الأمن القومي لباقي دول العالم، فهو يرتبط حاضرًا ومستقبلاً بالأمن العالمي أو هكذا تريد له الولايات المتحدة أن يكون، وتربط بينهما علاقة طردية، فما يؤثر في الأمن القومي الأمريكي يؤثر في الأمن العالمي، وما يؤثر في الأخير، يؤثر في الأمن القومي الأمريكي.

لقد ربطت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بين المصالح الأمريكية وبين الأمن القومي الأمريكي، مهما كان حجم تلك المصالح ومهما كان موقع وجودها. وطالما أن المصالح غير منتهية وغير محددة بحدود، فكذلك الأمن القومي الأمريكي غير محدد بحدود، فهو يتسع دومًا ليشمل العالم كله بل والكون كله، وهو الأمر الذي ينفرد به الأمن القومي الأمريكي.

المصادر والهوامش:

١. د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي، حول عملية التأصيل الفكري لمنهاجية تقنين مبادئ الأمن القومي، دوريات آفاق عربية، بغداد، العدد ٣، ١٩٨٥، ص ١٠.

٢. د. مازن الرمضاني، الأمن القومي العربي في عالم متغير، دوريات آفاق عربية، بغداد، العدد ٣، ١٩٨٥، ص ص ٤٤ – ٤٥.

٣. القرآن الكريم، سورة قريش الآية ٤.

٤. القرآن الكريم، سورة التين، الآية ٣.

٥. ابن منظور، لسان العرب المحيط، إعداد وتصنيف: يوسف خياط ونديم مرعشلي، المجلد الأول، دار لسان العرب، بيروت، التاريخ بلا، ص ١٠٧.

٦. التعريفين نقلاً عن: علي الجبوري، تحديات الأمن القومي العربي في التسعينيات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص ١١.

٧. حول تلك الدلالات انظر: روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة للتعريف والنشر، المطبعة الثقافية، ١٩٧٠، ص ١٠٥؛ وكذلك: على الدين هلال، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، سلسلة الحوارات العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، عدد أيلول، ١٩٨٦، ص ٢١.

٨. حول تلك الأبعاد وآثارها على اختلاف تعريف الأمن القومي انظر: هانسون وبالدوين، استراتيجية للغد، الاستراتيجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات وحتى سنة ٢٠٠٠، ترجمة محمود خير بنونة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ص ٤٣ – ٤٦.

٩. هذا التعريف لأمين هويدي وورد في كتابه: أحاديث في الأمن العربي، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١، ص ٦١.

١٠. هذا التعريف للدكتور حامد ربيع. انظر: حامد ربيع، مصدر سبق ذكره، ص ١٨. أن تطبيق التعريف أعلاه على ما حدث في الولايات المتحدة على أثر أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، يكشف لنا بوضوح سبب الهجمة الأمريكية غير المسبوقة والهياج الواضح على من ارتكب الفعل هذا، ذلك أنه عد أخذًا لأمريكا على حين غرة وتمكن لعدو محتمل من استغلال مواطن الضعف والتعدي عليها داخل حدودها القومية.

١١. هذا التعريف للدكتور علي الدين هلال وورد في بحثه، الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ٣٥، ١٩٨٤، ص ١٢.

١٢. هذا التعريف للدكتور عبد السلام بغدادي وقد ورد في رسالته: مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ص ٢٨ – ٣٢.

١٣. هذا التعريف للدكتور صباح محمود وقد ورد في كتابه، الأمن القومي العربي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨١، ص ٨.

١٤. ورد التعريف في: عبد الوهاب القصاب، العراق والمحيط الهندي، دراسة في تأثير الموقع الجغرافي من وجهة النظر البحرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٧، ص ٤.

١٥. د. حامد ربيع، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

١٦. لمزيد من التفصيل انظر: فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ص ٦ – ١٠.

١٧. نيتاسي كراوفورد، دراسات الأمن: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة: سعد زهران، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (٦٥)، تشرين الأول ١٩٩٢، ص ١١٧.

١٨. تاكايوكي ياماورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاغ.

http: // www. Geocities. Com/ adelzeggagh

١٩. نيتاسي كراوفورد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

٢٠. خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن ..... الإنسان أولاً.

http: // www. Islamonllne. Net/ arabic/ mafaheem/ index. shtml

٢١. فرهاد جلال، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

٢٢. عن أهمية هذه الوسيلة ودورها انظر: عامر هاشم عواد، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الأمريكية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١.

٢٣. د. مازن إسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم السياسية، العدد الثاني، ١٩٨٨، ص ٦٣.

٢٤. نقلاً عن المصدر نفسه، ص ٦٣.

٢٥. د. ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٣.

٢٦. نقلاً عن حمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب – بيروت، ١٩٩٩، ص ١٠.

27. Navnita Chadha Behera, Discourse on security: south Asian perspectives: http: // www. Mcpr- bhu. Org/ Behra. Htm.
28. Mahbub ul- Haq, Human rights, security, and Governance, http: // www. Toda. Org.
29. Ken Booth, Critical Securlty Studies and World Politics, Lynne Rienner publishers, Boulder- USA, 2005, pvll.
30. Michael Sheehan, International Security: an analytical survey, Lynner Rinner publisher, USA, 1st ed, 2005, p 1.

٣١. د. محمد عبد القادر حاتم، العولمة: مالها... وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ٢٠٠٥، ص ١٩٢.

٣٢. د. هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي، دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، (ندوة الأمن العربي... التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، مركز الدراسات العربي والأوروبي، ١٩٩٦، ص ٧٢.

٣٣. انظر: منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٥، أذار ٢٠٠٦، ص ٣٢.

٣٤. عن هذه الصلاحيات وحجمها انظر: عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

٣٥. نقلاً عن: منذر سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

٣٦. هشام سلام، مجلس الأمن القومي ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، تقرير واشنطن، الموقع الالكتروني:

www. Taqrir. Org/ showarticle. Cfm% 3 D 72.

٣٧. الأعضاء الدائمون في المجلس هم الرئيس، نائب الرئيس، وزيرا الدفاع والخارجية، مستشار الأمن القومي، والمستشارون الدائمون للمجلس وهم مدير وكالة الاستخبارات، ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة، أما الأعضاء غير الدائمين فإن بإمكان الرئيس طلب حضور أي مسئول آخر في حكومته، كما يخضع لسلطة مستشار الأمن القومي جسم بيروقراطي بتجاوز الـ ٢٠٠ شخص موزعين على لجان مختلفة تمده بالتقارير والمعلومات المختصة، والتحليلات. انظر: منذر سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

٣٨. وهذا ما يلاحظ من إجمالي الوثائق التي تصدر عن الإدارة الأمريكية والتي تحمل صيغة استراتيجية الإدارة. وهي موجودة في العموم على الموقع الالكتروني الرسمي للبيت الأبيض. ومنها مثلاً استراتيجية الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٦. انظر:

The National Security Strategy of USA, 2006.
http: // www. Whitehouse. Gov/ nss/ nss – nss 2006. pdf.

٣٩. ونتيجة لزيادة مهام المجلس فإنه يضم بين ثناياه أكثر من لجنة مختصة، ومنها مثلاً:

- لجنة المخابرات، لتولي شئون أعمال وكالات المخابرات.
- لجنة برامج الدفاع، ومهمتها مراجعة احتياجات الولايات المتحدة الدفاعية.
- لجنة دراسة الأزمات الداخلية.
- اللجنة السياسية لدراسة الترابط بين سياسة الولايات المتحدة واستراتيجيتها وإعداد التوصيات.

وغيرها من اللجان التي يختلف تنظيمها بين إدارة وأخرى. انظر: هشام سلام، مصدر سبق ذكره.

٤٠. عيسى العبادي، جيوبولتيكا الحرب على الإرهاب ومستقبل الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٠٨، أيلول ٢٠١٠، ص ص ١٤ – ١٥.

٤١. منذر سليمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩.

٤٢. عيسى العبادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

٤٣. اندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ١٣ – ١٦.

٤٤. اندرو باسيفيتش، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥ – ١٦. وكذلك:

Josef Joffe, How America does it, Foreig Affalrs, Vol 76, No 5, Sep- Oct, 1997, pp 13- 27.

٤٥. زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل شوقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ص ص ٣٦ – ٣٨.

٤٦. القول نقلاً عن: وائل محمد إسماعيل، الأمن القومي الأمريكي والتوجهات التوسعية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد ١٠، ٢٠٠٨، ص ٢٣.

٤٧. المصدر نفسه، ص ٢٣.

٤٨. لقد صادر مشروع المحافظين الجدد السياسي استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وسحب الدولة وراءه، فمثلاً أعضاء مجلس سياسات الدفاع (وعددهم سبعون

عضوًا) أثناء الفترة الأولى لولاية بوش الابن كان لكل منهم ارتباط بواحدة أو أكثر من المصالح التالية: شركات السلاح، شركات البترول، المصالح المالية، مراكز التفكير الاستراتيجي... كل منها قد دعت إلى تعظيم الدور الأمريكي عالميًا.

انظر مثلاً: محمود حيدر، المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد، مجلة الفكر، دمشق، العدد ١٧، خريف – شتاء ٢٠٠٢، ص ص ٢٤ – ٢٦.

٤٩. جرى اللقاء نهاية العام ٢٠٠٠ وحدد فيها الجهاز الأمني ثلاثة تحديات:

أ- الإرهاب، وما يزيد في مخاطره أن أغلب تنظيماته غير مرئية. والمطلوب إرباك ذلك النشاط الموجه إلى الضد من مصالح الولايات المتحدة وإجهاضه وتدمير تنظيماته وتصفيتها.

ب- انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتمال وصولها إلى دول مارقة أو جماعات متعصبة.

ج- الصين التي تواصل نموها بسرعة ويتوقع أن تتسابق مع عناصر قوة الولايات المتحدة خلال عقدين.

انظر: بوب وودوارد، حرب بوش، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٢ – ١٥٤.

٥٠. وتضيف استراتيجية الأمن القومي ٢٠٠٦ إيران بوصفها مصدر مهم لتهديد مصالح الولايات المتحدة. انظر:

The National Security Strategy of U. S. A – 2006, pp 3 – 4. < http: // www. White house. Gov/ nsc/ nss/ 2006/ nss 2006. pdf>.

ولاحظ كذلك بشأن استراتيجيات الإدارة، الجنرال ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ١١٣ – ١١٩.

٥١. نقلاً عن: مالك عوني، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ١٢٧، ١٩٩٧، ص ٩٤.

52. Thoughts on a New World Order, IDRC. Reports (Canada), Vol 22, No 3, October 1994, pp 6- 14.
53. Josef Joffe, How America Does It, Forelgn Affairs, Vol 76, No 5, Sept/ Oct, 1997, pp 23 – 27.
54. W. Bowrnan Cutter, Joen Spero and Laura D' Aridrea Tyson, Op, Cit, pp 81 – 96.
55. Ibid.

٥٦. نصير عاروري، حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٣، ص ٩ – ١١.

٥٧. الكلام نقلاً عن: وائل محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

٥٨. المصدر السابق نفسه، ص ٢٥.

٥٩. النص الوارد نقلاً عن: ياسمين ضيف الله، الإمبراطورية الأمريكية: تاريخ قديم ورؤى متعددة، الموقع الالكتروني.

http: // www. Islamonline. Net/ arabic/ mafaheem/ 2003/ 07/ article 01 b. shtml p 3-.